

Distr.: General  
24 November 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة  
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة  
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين  
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من مركز البحوث الاجتماعية\*، وهو منظمة غير حكومية ذات  
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي\*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* صدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050115 291214 14-65417X (A)



## البيان

## وضع المرأة في الهند: الماضي والحاضر والمستقبل

قال المهاتما غاندي في حديثه عن المرأة: ”بدوها، ما كان يمكن أن يوجد الرجل. وإذا كان عدم العنف هو قانون بقائنا، فإن المستقبل مع المرأة. فمن ذا الذي يستميل القلوب أكثر من المرأة؟“

إن إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي وُضع أثناء مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ حدد إطاراً لعمل المنظمات في مجالات الاهتمام الحاسمة بالنسبة للمرأة. وبعد مُضيّ عشرين عاماً، فإنه لا يزال مصدر الإلهام الرئيسي لجميع المنظمات التي تعمل من أجل تمكين المرأة.

ويود مركز البحوث الاجتماعية، وهو مؤسسة تعمل في الهند منذ عام ١٩٨٣ من أجل تمكين النساء والشباب، وإيجاد مجتمع إنساني ومتكافئ، ومنصف جنسانياً، أن يقدم صورة عن وضع المرأة في بلدنا من خلال هذا البيان. فبينما يسعدنا أن نؤكد أنه قد أحرز تقدماً من حيث صياغة سياسات لتمكين المرأة، وخطط لتوفير تعليم أفضل للطفلة وغير ذلك، لم تنخفض الجريمة ضد المرأة. وقد كانت منظماتنا تؤيد دائماً مشروع قانون تمثيل المرأة، وتمارس الضغط لإصداره لكي تحتل المرأة مركزاً أقوى في هيئات صنع القرار. وإلى جانب ذلك، فإننا نعمل من أجل مبادرات مثل مبادرة ميرري شاكتي ميرري بيتي التي تتناول مسألة الإجهاد الانتقائي، ونقدم أيضاً المشورة والدعم في قضايا العنف ضد المرأة عن طريق مراكز التدخل في الأزمات التابعة لنا.

وقد شهدت العقود الماضية مصالحتات عظيمة في الهند عملن بمثابة حملة المشاعر من أجل المساواة بين الجنسين، والعدالة، وتمكين المرأة، وتناولن قضايا تتعلق بالشباب والأطفال. وبما أننا قلنا ذلك، فإن الهند تعد أيضاً موطناً لعدد من النساء اللاتي كن دائماً من ضحايا العنف، ولا تزال معايير الأبوة تسيطر على هذه الأمة.

ويمثل الاغتصاب، والعنف المستزلي، والموت بسبب المهور، والتحرش الجنسي، والمضايقات، والقتل التحديات التي تواجه المرأة في الهند على نطاق واسع، وهي مسائل تعد بمثابة عثرات رئيسية في طريق تنميتها وتمكينها. ويعد رفاه المرأة الاجتماعي والاقتصادي أحد العوامل التي يمكن أن تحقق التنمية وتعززها في بلد ما، خاصة مثل الهند التي تضم ٦١٤,٤ مليون امرأة بين سكان يبلغ تعدادهم ١,٢٧ مليار نسمة. ويعد غرس الإيمان بمجتمع يقوم على العدالة الجنسانية أمراً بالغ الأهمية لكي تركز الحركة النسائية على مجالات الأهمية الحاسمة الإثني عشر التي حددها إعلان ومنهاج عمل بيجين. ولتغطية الجانب الاجتماعي والاقتصادي

للمرأة في الهند، يجب أن تكون المبادرات التي تتصدى لهذه المجالات قادرة على إحداث تغيير إيجابي في المجتمع. فمعدل الجريمة ضد المرأة في الهند آخذ في التزايد بنسبة مزعجة، حيث تم الإبلاغ عن ٥٤٦ ٣٠٩ جريمة في عام ٢٠١٣. كما أن حوادث الاغتصاب، والموت بسبب المهور، والاختطاف، وهتك العرض سجلت زيادة عن العام السابق بنسبة ٢٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بالمرأة والفقير، تفيد المنظمة الوطنية للدراسات الاستقصائية بالعينة بأنه خلال عام ٢٠٠٩، كان عدد الأسر المعيشية التي تقودها المرأة في المناطق الريفية ١١٨ أسرة بين كل ١٠٠٠ أسرة يقودها رجل، أما في المناطق الحضرية، فكان العدد ١١٦ أسرة تقودها امرأة بين كل ١٠٠٠ أسرة يقودها رجل. ويعد من نصيب المرأة في الزراعة الهندية مهيمناً؛ غير أنه تم إخراج أكثر من ٢٠ مليون امرأة من قوة العمل الزراعي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ مقابل إضافة خمسة ملايين رجل إلى قوة العمل الزراعي في نفس الفترة.

وطبقاً لتعداد السكان في الهند عام ٢٠١١، ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء الهنديات من ٣٩,٣ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٦٥,٥ في المائة، أي بنسبة ٢٦,٢ في المائة خلال العشرين عاماً الماضية.

وكان العمر المتوقع للمرأة عند الولادة يمثل ٦٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠١، أما في عام ٢٠١١ فقد زادت هذه النسبة إلى ٦٥,٤ في المائة. وكان هناك انخفاض مستمر في معدل الوفيات النفاسية في الهند خلال السنوات القليلة الماضية من ٣٩٨ لكل مائة ألف في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ١٧٨ لكل مائة ألف في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ويتضح من بيانات الاستقصاء الوطني لصحة الأسرة أن معدل الخصوبة الإجمالي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بلغ ٣,٤ في المائة، وبلغ ٢,٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، توجد زيادة هامشية في نسبة المرأة العاملة في قطاع الخدمات، مع أنها لا تزال امرأة واحدة فقط بين كل ست نساء. وحدث انخفاض كبير في نسبة العاملات بأجور منتظمة، غير أننا نرى بصيص أمل في زيادة العاملات في الأعمال الحرة.

وطبقاً للاستقصاء الوطني الثالث لصحة الأسرة (٢٠٠٥-٢٠٠٦) في القطاع الريفي، تمثل المرأة المتزوجة حالياً ٢٦ في المائة فقط بالنسبة للقرارات المتعلقة بحصول المرأة على الرعاية الصحية لنفسها. وفي حالة المناطق الحضرية، لا تزال هذه الأرقام مستقرة عند نسبة ٢٩,٧ في

المائة، و ١٠,٤ في المائة و ١٢,٢ في المائة على الترتيب. وفي هيئات صنع القرار، شغلت المرأة ٨ مناصب فقط من بين ٧٤ منصباً وزارياً في مجلس الوزراء المركزي في عام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، تم إدراج تدخلين تشريعيين آخرين في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

ويعد اعتماد توصية عامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في الواقع انتصاراً تاريخياً في النضال من أجل حقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع، ودليلاً على التزام اللجنة العميق بحماية حقوق الإنسان للمرأة في جميع الأوقات.

ولمعالجة الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، أعدت حكومة الهند عدة لوائح وسياسات ومخططات من أجل التصدي لشواغل المرأة. وقد أدى التعديل الثالث والسبعين للدستور إلى وضع ١,٣ مليون ممثلة منتخبة في الحكومة المحلية.

وكانت المرأة من بين المحافظات الرئيسيات على التنوع البيولوجي. وتعد حركة شبيكو واحدة من أول الحركات البيئية التي أهتمتها المرأة. وثمة حركة أخرى، وهي حركة الحزام الأخضر التي تعد من أكبر الحركات في تاريخ المرأة والبيئة.

ويتزايد العنف ضد المرأة بصورة مستمرة نظراً لزيادة عدد الجرائم التي تُرتكب ضد المرأة من ٧٤ ٠٩٣ في عام ١٩٩١ إلى ٢٧٠ ٢٤٤ في عام ٢٠١٢. وتشير هذه الأرقام بوضوح إلى أن الجرائم ضد المرأة تعالج بأهمية أقل من الجرائم الأخرى في بلدنا.

وطبقاً للاستقصاء الوطني الثالث لصحة الأسرة، فإن ٤٧ في المائة من النساء المتزوجات حالياً واللاتي تتراوح أعمارهن من ٢٠ إلى ٢٤ عاماً قد تزوجن في سن الثامنة عشرة أو قبل بلوغ هذا السن. ومع أن زواج الأطفال غير قانوني في الهند، إلا أن القبول الاجتماعي لهذه الممارسة يبدو واضحاً لأن ٧٦٦ حالة من مثل هذه الزيجات قد سُجلت لدى الشرطة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢.

وقد نجحت المعلومات والتكنولوجيا في إيجاد منبر للمرأة لكي تعبر فيه عن آرائها وقضاياها على المستوى العالمي. فقد جاء في تقرير لاتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية أنه حتى عام ٢٠١١، كان ١٠ في المائة فقط من كبار مديري الشركات المسجلة في الهند من النساء. ويوضح هذا الرقم أن الحاجز غير المرئي لا يزال موجوداً، وأنه ينبغي تعيين المزيد من النساء في المناصب العليا.

لقد أحدثت قضية اغتصاب نيرهايا التي سببت صدمة في جميع أنحاء الهند وفي الخارج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عندما قامت عصابة من ستة أشخاص باغتصاب طالبة من كلية

الطب داخل حافلة في دلهي. ونظراً لأن نمط حياة نيرهايا وأنشطتها اليومية كان لها صدى لدى مجموعة كبيرة من الناس، فقد انطلقت الاحتجاجات، ونُظمت مسيرات ووقفات احتجاجية.

وقامت ثورة جديدة في العقد الماضي اتسمت بمشاركة الرجال والأولاد في الحركة النسائية ويقودها شباب هذه الأمة في المقام الأول. ومع أن هذا يعد متنفساً وسط العثرات التي تعترض تمكين المرأة، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يلزم التصدي له ومعالجته.

وقد وضع النظام الأبوي في الهند، الذي تمتد جذوره إلى أعماق بعيدة، حدوداً اجتماعية واقتصادية صارمة على حركة المرأة خارج منزلها واعتمادها على نفسها. ومن المؤسف أنه بينما تحاول المرأة أن تتصدى للمعايير الأبوية وتمارس حقوقها، فإنها تُقمع بطرق كثيرة. وهنا يتجلى فشل فكرة الديمقراطية بصورة أساسية.

ومع أن البرنامج الرئيسي لكل حزب سياسي يطالب بالأمن والأمان وحقوق المرأة، إلا أنه لم يتم التصدي قط لمشاركة المرأة في أجهزة الحكم. ومن المؤكد أن إدراج أمن المرأة وأمانها كان يُبحث أثناء تخصيص الميزانية، ولكنه كان يفتقر إلى آليات مستدامة لضمان سلامة المرأة في الهند. ومع أنه تم تحديد مخططات من قبيل بيتي باشاو، وبيتي بادهو يوحنا، إلا أن القضية الرئيسية المتعلقة بالإجهاض الانتقائي تُركت دون حل.

ولكي تحقق الهند تنمية مجدية، من المهم أن تتراجع القيم الأبوية، وأن تعالج الاحتياجات والقضايا الحالية بنهج جديد ومستدام. وقد يكون تنفيذ القوانين والسياسات في الوقت المناسب بدلاً من الخطب والمقالات هو أنجع إصلاح لتحقيق التغيير.